IUGJIS
Vol 24, No1, 2016, pp 167-181

ISSN 2410-5201

مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإسلامية

رؤية الله تعالى

د. محمد خليل محمد النويهي[1،*]

[1]شعبة العقيدة، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن

تاريخ الإرسال (2015/04/16)، تاريخ قبول النشر (2015/06/02)

ملخص البحث

إن رؤية الله تعالى يوم القيامة من القضايا العقدية التي نشب الخلاف بين المدارس العقدية حولها، وكان الخلاف بين أهل السنة والمعتزلة، فذهب أهل السنة إلى القول بجواز رؤية الله تعالى يوم القيامة ووقوعها للمؤمنين لقيام الأدلة عليها من القرآن الكريم والسنة النبوية وأجماع الأمة، حيث تمسك أهل السنة بظواهر هذه النصوص وذلك لعدم استحالة هذه الظواهر، وعدم وجود قرينة صحيحة منضبطة للتأويل، وذهبت المعتزلة إلى القول بعدم جواز رؤية الله تعالى يوم القيامة وعدم وقوعها، واستخدموا النظر العقلي في تأويل الآيات القرآنية، والطعن في صحة أسانيد الأحاديث التي تثبت هذه القضية العقدية، فقام أهل السنة ببيان الحق في هذه المسألة والرد على تأويلات المعتزلة وطعونهم، والسبب في نفي المعتزلة للرؤية لأنهم ظنوا أن الرؤية يلزم منها الجهة والمقابلة والتحيز واتصال الشعاع بين الرائي والمرئي، وكل هذه المعاني مما يجب تنزيه الله عنها، واعتبر المعتزلة أن هذه الشروط عقلية لا تتخلف في الشاهد والغائب، في حين أن أهل السنة بينوا لهم أن هذه الشروط عادية يمكن أن تتخلف، فنرى الله دون اشتراط هذه الشروط.

الكلمات المفتاحية: رؤية الله، أهل السنة، المعتزلة، أدلة العقائد، تأويل.

The Mighty Vision

Abstract

The visibility of Allah the Almighty on the Day of Resurrection is one of the dogmatic issues around which disputes broke out among doctrinal schools, especially between the Sunnites and the Mutazila. The Sunnis advocate the permissibility for the believers to see Allah the Almighty on the Judgment day depending on evidence from the holy Quran and the Sunna of the Prophe The prophetic Sunnah and the consensus of the nation, as the sunni people adhered to the face meaning of the texts because of the non-impossibility of these phenomena and the absence of valid controlled evidence of the interpretation. However the Mutazila argue for the unlawfulness of this eyesight based on their intellectual perspective in the interpretation of the Quranic verses and calling into question the validity of Hadeeth sources that prove this dogmatic issue. This paper concluols that the Sunnites have exposed the rightfulness of this issue and responded to the construction and contest of the Mutazila.

The reason behind the Mutazila's negation to the vision is that they believed that vision necessitates side, comparison, bias and connection of the ray between the viewer and the viewed, and Allah should be elevated over those meanings. The Mutazilah considered that these conditions are mental and they do not differ between the present and the absent, while the Sunni people explained that those conditions are normal and can be deferred, so we can see Allah without placing those conditions.

Keywords: Mighty Vision, Sunna Sect, Muatazelate, Profs of Belief, Interpretation.

[*] البريد الالكتروني للباحث المرسل:Mohammed197588@yahoo.com

مقدمة:

تعد رؤية الله تعالى من المسائل العقدية التي اتفق سلف الأمة وخلفها على القول بجوازها ووقوعها في الآخرة للمؤمنين، وجاءت الآيات والأحاديث والتي بلغت حد التواتر المعنوي تثبت هذه المسألة العقدية، ومع وجود هذا الاتفاق إلا أن الاختلاف بين الناس في هذه المسألة قد حصل وفي ذلك يقول النسفي: "اختلف الناس في جواز رؤية الله تعالى"[1].

موضوع الدراسة وأهميتها:

نجد أن هذه المسألة وقع الخلاف فيها بين أهل السنة والمعتزلة، وذهب أهل السنة إلى إثبات الرؤية، واستدلوا على مذهبهم بالحجج النقلية والعقلية، ودحض حجج المعتزلة، وما هذا إلا لحرص أهل السنة على توضيح وتنقية المسائل العقدية على خير وجه.

وتنبع أهمية البحث؛ لما فيه من بيان الحق في هذه المسألة المهمة، والرد على المخالف بنقد أدلتهم التي استندوا إليها فيما ذهبوا إليه.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إثبات أمرين رئيسين:

1. إثبات أن رؤية الله تعالى جائزة وواقعة يوم القيامة للمؤمنين.
2. التعرف على الأدلة التي استدل بها من أثبت جواز رؤية الله تعالى يوم القيامة، ونقد الأدلة التي استدل بها من نفى رؤية الله تعالى يوم القيامة، ومناقشتها.

منهج الدراسة:

سيستخدم الباحث المنهج الوصفي: لعرض الأدلة التي تثبت جواز رؤية الله تعالى يوم القيامة، وعرض الأدلة التي استدل بها من نفى جواز رؤية الله تعالى يوم القيامة، ليتوصل من خلال مناقشة هذه الأدلة إلى الحق في هذه المسألة.

وفي أثناء الدراسة سيتم استخدام المنهج الاستنباطي: لاستنباط أبرز الوجوه التي تدلنا على جواز رؤية الله تعالى يوم القيامة.

الدراسات السابقة:

أولاً: دراسة بعنوان (رؤية الله تعالى بين المعتزلة وأهل السنة) للدكتور عبد المنعم فؤاد عثمان، ط1، مكتبة الثقافة الدينية، 1426هـ-2006م.

إلا أن هذه الدراسة جاءت متواضعة رغم الجهد الذي بذله الباحث، فقد تحدث الباحث حول رؤية الله تعالى بخمس عشرة صفحة وما عدا ذلك من الصفحات عرف الباحث بالمعتزلة وأهل السنة فجاءت الأدلة ومناقشتها مبتورة قليلة ولم يرجع الباحث إلا إلى ثلاثة مصادر للمعتزلة بالرغم من كثرة مصادرهم.

بينما دراستي جاءت مفصلة للأدلة لكلا الطرفين أهل السنة والمعتزلة، فجاءت دراستي بهذه الزيادة غير الموجودة في هذه الدراسة السابقة.

ثانياً: دراسة بعنوان (الآخـــرة ما بين البعث إلى دخول الجنة أو النار) للدكتور غالب بن علي عواجي، الناشر: دار لينة، مصر، عدد الصفحات: 1581 في جزأين.

---

[1] تبصرة الأدلة في أصول الدين، النسفي (508/1).

تحدث الباحث في هذا الكتاب عن مسائل متعددة منها مسألة رؤية الله تعالى حيث أفرد الباب الرابع للحديث عن هذه المسألة فاشتمل هذا الباب على بيان الأدلة على وقوع رؤية الله تعالى من القرآن الكريم ومن السنة النبوية مع بيان وجه الاستدلال وذكر شبه المخالفين والرد عليهم، ثم الاستدلال بالعقل على وقوعها، وبيان آراء الفرق في إمكان وقوع رؤية الله تعالى، ثم بيان الخلاف في رؤية غير المؤمنين لربهم، وبيان الخلاف بين المثبتين للرؤية والنافين لها وهل تستلزم رؤية الله تعالى الجهة أم لا؟

الدراسة السابقة وإن تحدثت عن الرؤية في باب كامل إلا أن هناك بعض نقص في مناقشة الأدلة لكلا الطرفين والسبب في ذلك أن هذه الدراسة جاءت ضمن دراسة أخرى ولم يكن الحديث عن الرؤية هي المسألة الوحيدة وهذا كلام منطقي عند الحديث عن موضوع معين ضمن مجموعة مواضيع.

بينما دراستي هذه تعد متخصصة للحديث عن مسألة الرؤية دون ما عداها من المسائل لذلك فإن هذه الدراسة كانت أعمق من الدراسة السابقة.

ثالثاً: دراسة بعنوان (رؤية الله بين السلف والاعتزال)/ للباحثة: مريم بن عبد الرحمن زامل (رسالة ماجستير)/ جامعة الملك عبد العزيز-فرع مكة/ 1398-1399هـ/ 1978-1979م.

تحدثت الباحثة في هذه الأطروحة عن مسألة الرؤية في مقدمة وثلاثة مباحث حيث تناولت في رسالتها مسألة الرؤية ومكانتها بين العقائد الإسلامية وعرفت بالسلف والمعتزلة وقامت بذكر أدلة أهل السنة من المنقول والمعقول في هذه المسألة وبينت اعتراض المعتزلة لبعض هذه الأدلة وكيف رد أهل السنة على هذه الاعتراضات ثم قامت بذكر شبه المعتزلة في هذه المسألة ورد أهل السنة لتلك الشبه وبينت رأي الرازي والزمخشري من المفسرين حول الآيات القرآنية التي هي محل الاستدلال.

وأما ما جاءت به دراستي من زيادة على الدراسة السابقة والتي تحدثت فيها الباحثة عن كثير من القضايا التي تناولتها دراستي هذه أن هذه الدراسة تمت قبل مدة زمنية بعيدة وفي ذلك الوقت لم تكن كثير من كتب المعتزلة قد حققت أما دراستي فقد جاءت في وقت قد حققت فيه كثير من مخطوطات المعتزلة.

خطة البحث:

وقد تكونت الدراسة من ثلاثة مباحث على النحو الآتي:

المبحث الأول: مذهب أهل السنة في الرؤية وأدلتهم على ذلك، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مذهب أهل السنة في الرؤية من خلال أقوال علماءه

المطلب الثاني: أدلة أهل السنة من المنقول على مذهبهم في الرؤية

المطلب الثالث: أدلة أهل السنة من المعقول على مذهبهم في الرؤية

المبحث الثاني: مذهب المعتزلة في الرؤية وأدلتهم على ذلك، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مذهب المعتزلة في الرؤية من خلال أقوال علماءه

المطلب الثاني: أدلة المعتزلة من المنقول على مذهبهم في الرؤية

المطلب الثالث: أدلة المعتزلة من المعقول على مذهبهم في الرؤية

المبحث الثالث: نقد أهل السنة لأدلة المعتزلة، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: نقد أهل السنة لأدلة المعتزلة من المنقول

المطلب الثاني: نقد أهل السنة لأدلة المعتزلة من المعقول

الخاتمة: وتشتمل على أهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها الباحث

المبحث الأول: مذهب أهل السنة في الرؤية وأدلتهم على ذلك، وفيه ثلاثة مطالب

المطلب الأول: مذهب أهل السنة في الرؤية من خلال أقوال علماءه:

يقول الإمام اللقاني: "ومن الجائز العقلي... رؤية المؤمنين لله سبحانه وتعالى"[2]، فالرؤية عند أهل السنة أمر ممكن، ويوضح الإمام السنوسي مذهب أهل السنة في الرؤية فيقول: "ومن الجائزات رؤية المخلوق له تعالى في غير جهة ولا مقابلة، إذ كما صح تفضله سبحانه بخلق إدراك لهم في قلوبهم يسمى العلم يتعلق به تعالى على ما هو عليه من غير جهة ولا مقابلة كذلك يصح تفضله تعالى بخلق إدراك لهم في أعينهم أو في غيرها يسمى ذلك الإدراك البصر يتعلق به تعالى على ما يليق به، وقد أخبر بوقوع ذلك الشرع في حق المؤمنين في الآخرة فوجب الإيمان به"[3].

يقيس السنوسي الرؤية لله تعالى على العلم به سبحانه، فكما صح أن نعلم الله تعالى دون وجود محذور كتعين جهة له سبحانه، كذلك صح أن نراه دون محذور، لأن الرؤية نوع علم.

ويبين النسفي مذهب أهل السنة في هذه المسألة فيقول: "إن الله تعالى جائز الرؤية"[4]، ومقصود النسفي في كلامه بجواز رؤية المولى سبحانه وتعالى، أنه لا يترتب على وقوعها محال.

ويقول شارح الطحاوية ابن أبي العز الحنفي: "وقد قال بثبوت الرؤية الصحابة والتابعون، وأئمة الإسلام المعروفون بالإمامة في الدين، وأهل الحديث، وسائر طوائف أهل الكلام المنسوبون إلى السنة والجماعة"[5].

ونجد أن الحافظ ابن كثير عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحۡسَنُواْ ٱلۡحُسۡنَىٰ وَزِيَادَةٞ﴾ [يونس: 26]، يقول: "وقوله: ﴿وَزِيَادَةٞ﴾ هي تضعيف ثواب الأعمال ويشمل ما يعطيهم الله في الجنة من القصور والحور والرضا عنهم، وما أخفاه لهم من قرة أعين، وأفضل من ذلك واعلاه، النظر إلى وجهه الكريم، فإنه زيادة أعظم من جميع ما أعطوه لا يستحقونها بعملهم بل بفضله ورحمته، وقد روي تفسير الزيادة بالنظر إلى وجهه الكريم الجمهور من السلف والخلف"[6].

فهذا ابن كثير يصرح بمذهب أهل السنة في الرؤية، ويعتبرها أفضل نعيم أهل الجنة، وينقل أن هذا القول هو لسلف الأمة وخلفها.

وينقل صاحب (الفِصَل) أن جمهور أهل السنة مذهبهم جواز رؤية الله تعالى يوم القيامة، فيقول: "وذهب جمهور أهل السنة، والمرجئة، وضرار بن عمرو من المعتزلة إلى أن الله تعالى يُرى في الآخرة"[7].

ويقول العرياني: "الأمة قبل ظهور أهل البدع كانوا مجتمعين على وقوع الرؤية في الآخرة"[8]، فالأمة كانت مجتمعة على جواز الرؤية، وما خالف في هذه المسألة إلا أهل البدع، لأنهم بقولهم هذا خالفوا سلف الأمة وخلفها، فكان قولهم بدعاً من القول وزورا.

ويقول صاحب المواقف: " إن المؤمنين سيرون ربهم يوم القيامة "[9]، فالمؤمنون يرون ربهم يوم القيامة، والوقوع دليل على جواز هذه الرؤية، وجوازها هو مذهب أهل السنة.

---

[2] هداية المريد لجوهرة التوحيد، اللقاني (637/1).

[3] العقيدة والوسطى وشرحها، السنوسي (ص:259-260).

[4] تبصرة الأدلة في أصول الدين، النسفي (508/1).

[5] شرح العقيدة الطحاوية، ابن أبي العز (ص:189).

[6] مختصر تفسير ابن كثير، ابن كثير (ص:191).

[7] الفصل في الملل والأهواء والنحل، ابن حزم (7/3).

[8] خير القلائد شرح جواهر العقائد، العرياني (ص:80-81).

[9] المواقف في علم الكلام، الإيجي (ص:305).

ويبين الرازي مذهب أهل السنة في الرؤية، فيقول: " مذهب أهل الحق أن الله تعالى يصح أن يرى"[10].

ويقول: "رؤية الله تعالى جائزة"[11]، فالرؤية عند أهل السنة من الجائزات التي لا يلزم من القول بثبوتها ووقوعها محال أبداً.

نلاحظ بعد ذكرنا لهذه الأقوال لكبار علماء أهل السنة والجماعة، أن مسألة جواز رؤية الله تعالى يوم القيامة محط إجماع منهم رحمهم الله تعالى، لم يخالفهم فيها أحد منهم، ولزجرهم المخالف وسموه بالمبتدع، لينفروا الخلق عن هذا القول الشنيع.

المطلب الثاني: أدلة أهل السنة من المنقول على مذهبهم في الرؤية:

استدل أهل السنة على رؤية الله تعالى بالأدلة السمعية وفي ذلك يقول الإمام الرازي: "نتمسك في هذه المسألة بظواهر القرآن والأحاديث"[12]، فهذه المسألة طريق إثباتها النصوص الشرعية، ويؤكد الإمام السنوسي على ذلك فيقول: "ويدل على جوازها ووقوعها الكتاب والسنة والإجماع"[13]، لذلك سأقوم بذكر أدلة أهل السنة على هذه المسألة من القرآن الكريم ثم السنة النبوية ثم الإجماع على النحو الآتي:

أولاً: أدلتهم من القرآن الكريم:

سأقوم بذكر أربعة أدلة من القرآن الكريم على النحو الآتي:

الدليل الأول: قوله تعالى: ﴿ لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ ﴾ [يونس: 26]، فعند تفسير هذه الآية يقول الطبري: "الحسنى هي الجنة، جعلها الله للمحسنين من خلقه جزاء، والزيادة عليها النظر إلى الله تعالى"[14].

ويقول القرطبي: "سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قوله تعالى: ﴿وَزِيَادَةٌ﴾قال: للذين أحسنوا العمل في الدنيا لهم الحسنى وهي الجنة والزيادة النظر إلى وجه الله الكريم"[15].

وصاحبا تفسير الجلالين عند هذه الآية يقولان: "﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ﴾بالإيمان ﴿ٱلْحُسْنَىٰ﴾ الجنة ﴿وَزِيَادَةٌ﴾هي النظر إليه تعالى"[16].

نجد أن السادة علماء التفسير من أهل السنة اتفقت كلمتهم على أن المقصود من الزيادة الواردة في الآية القرآنية هي النظر إلى وجه الله تعالى، وقد صرحوا بذلك في أقوالهم وتفاسيرهم.

ويقول ابن أبي العز الحنفي: "فالحسنى: الجنة، والزيادة: هي النظر إلى وجهه الكريم، فسرها بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم والصحابة من بعده"[17].

الدليل الثاني: قوله تعالى: ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ [القيامة: 22–23]، ولنقف مع أقوال العلماء حول هذه الآية، فيقول الطبري: "قوله: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾قال: حسنة ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾قال: تنظر إلى الخالق، وحق لها أن تنضر وهي تنظر إلى الخالق"[18].

إن الإمام الطبري يصرح بأن المفهوم من هذه الآية نظر أهل الإيمان إلى خالقهم، وهذه الوجوه الناظرة نضرة من نظرها إلى ربها.

---

(10) الإشارة في أصول الكلام، الرازي (ص:92).

(11) الأربعين في أصول الدين، الرازي (193/1).

(12) الأربعين في أصول الدين، الرازي (190/1).

(13) العقيدة والوسطى وشرحها، السنوسي (ص:260).

(14) جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطبري (122/11).

(15) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي (210/8).

(16) تفسير الجلالين، المحلي والسيوطي (ص:212).

(17) شرح العقيدة الطحاوية، ابن أبي العز (ص:190).

(18) جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطبري (228/29).

يقول القرطبي: "﴿إِلَىٰ رَبِّهَا﴾إلى خالقها ومالكها ﴿نَاظِرَةٌ﴾ أي تنظر إلى ربها، على هذا جمهور العلماء"[19].

ونجد هنا أن القرطبي يذكر أن جواز رؤية الله تعالى هو مذهب جمهور العلماء، الذين استدلوا بهذه الآية على مذهبهم.

ويقول ابن كثير: " قال تعالى:﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ﴾ من النضارة أي حسنة بهية مشرقة مسرورة، ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ أي تراه عياناً"[20].

ويقول البيضاوي: "﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ﴾ بهية متهللة، ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ تراه مستغرقة في مطالعة جماله بحيث تغفل عما سواه"[21].

ويبين لنا صاحب (الغنية) وجه الاستدلال بهذه الآية فيقول: " والدليل على جواز الرؤية من جهة السمع قوله تعالى:﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ ﴾ والنظر المقرون بالوجه الموصول بحرف (إلى) لا يكون إلا بمعنى الرؤية"[22] فجهة الدلالة في الآية أن النظر قرن بالوجه ووصل بحرف الجر (إلى) وهذا لا يحمل في لغة العرب إلا على الرؤية.

ويبين ابن أبي العز الحنفي أن هذا الدليل لأهل السنة هو "من أظهر الأدلة "[23]، وتأويل هذه النصوص وصرفها عن ظاهرها هو "الذي أفسد الدنيا والدين"[24].

الدليل الثالث: قوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام: ﴿رَبِّ أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: 143].

لما سأل الكليم موسى عليه السلام ربه أن يراه علم أن الرؤية جائزة، لأنه لا يمكن أن يجهل الكليم ما يستحيل في حق الله تعالى، فتبين أن الكليم موسى ما سأل ربه إلا بأمر جائز، إذ سؤال ما يستحيل في حق الله تعالى لا يليق بأنبياء الله تعالى.

ويؤكد صاحب (المسامرة) هذا الكلام فيقول: "لا يسأل نبي كريم من أولي العزم الرب جل وعلا ما يستحيل عليه، أرأيت المعتزلي أعلم بالله سبحانه من نبيه موسى حيث علم ما يجب لله ويستحيل عليه ما لا يعلمه نبيه وكليمه صلى عليه وسلم"[25].

إن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، يتنزهون عن الجهل بما يجب لله تعالى وما يستحيل، فلو كانت الرؤية مستحيلة في حق الله تعالى لعلمها موسى عليه السلام وهو الكليم، فدل طلبه للرؤية على جوازها.

واستدل أهل السنة على جواز الرؤية بهذا السؤال، ولنقف مع كلام علمائهم، ولنبدأ بالإمام الطبري، حيث يقول: " لما تخلف موسى عليه السلام بعد الثلاثين، حتى سمع كلام الله اشتاق إلى النظر إليه، فقال: ﴿رَبِّ أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾" [26].

ويقول القرطبي: "سأل النظر إليه، واشتاق إلى رؤيته لما أسمعه كلامه... وأيضاً عند أهل السنة والجماعة الرؤية جائزة "[27].

ويقول البيضاوي: "﴿قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾ أرني نفسك بأن تمكنني من رؤيتك، أو تتجلى لي فأنظر إليك وأراك، وهو دليل على أن رؤيته تعالى جائزة في الجملة لأن طلب المستحيل من الأنبياء محال، وخصوصاً ما يقتضي الجهل بالله "[28].

ويقول المتولي: "إن الآية حجتنا من وجوه أحدها: أن موسى صلوات الله عليه سأل الرؤية، ومثل موسى لا يجوز أن يسأل المستحيل،

---

[19] الجامع لأحكام القرآن، القرطبي (70/19).

[20] مختصر تفسير ابن كثير، ابن كثير (576/3).

[21] أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي (267/5).

[22] الغنية في أصول الدين، المتولي (ص:145).

[23] شرح العقيدة الطحاوية، ابن أبي العز (ص:189).

[24] شرح العقيدة الطحاوية، ابن أبي العز (ص:189).

[25] المسامرة شرح المسايرة في العقائد المنجية في الآخرة، ابن أبي شريف (ص:51-52).

[26] جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطبري (62/9).

[27] الجامع لأحكام القرآن، القرطبي (177/7-178).

[28] أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي (195/4).

الثاني: أن الله علق رؤية موسى بأمر غير مستحيل وهو استقرار الجبل فقال تعالى: ﴿فَإِنِ ٱسْتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوْفَ تَرَىٰنِى﴾ وفي مقدور الله تعالى استقرار الجبل فدل على جواز الرؤية "[29].

الدليل الرابع: قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: 15].

ووجه الاستدلال بهذه الآية يبينه لنا الإمام التفتازاني فيقول: "حقر شأن الكفار وخصهم بكونه محجوبين، فكأن المؤمنين غير محجوبين وهو معنى الرؤية"[30].

ويقول الإمام البيجوري الشافعي: "لما حجب أعداؤه فلم يروه تجلى لأولياؤه حتى رأوه، ولو لم ير المؤمنون ربهم يوم القيامة لم يعير الكافرون بالحجاب"[31].

إن الله تعالى حجب الكفار عن رؤيته، فلو كان الحجب للكل لما كان هناك معنى لتخصيص الكفار بالحجب، لأن الكافر عند الحجب له أن يقول كلنا محجوب فلا معنى لتخصيصنا بهذا الحجب.

ثانياً: أدلتهم من السنة النبوية:

سأقوم بذكر دليلين من السنة النبوية على النحو الآتي:

الدليل الأول: عن أبي هريرة رضي الله عنه أن الناس قالوا: يا رسول الله هل نرى ربنا يوم القيامة؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (هل تضارون في القمر ليلة البدر؟ قالوا: لا يا رسول الله، قال: فهل تضارون في الشمس ليس دونها سحاب؟ قالوا: لا يا رسول الله، قال: فإنكم ترونه كذلك)[32].

فهذا الحديث النبوي الشريف فيه تصريح بأن أهل الإيمان سيرون ربهم يوم القيامة، وهذه الرؤية لله تعالى تكون في غاية التجلي والوضوح، حيث شبه النبي صلى الله عليه وسلم رؤية الله تعالى برؤية القمر بجامع الوضوح في كل من الرؤيتين، ومما ينبغي الانتباه إليه أن التشبيه في هذا الحديث تشبيه للرؤية بالرؤية وليس لتشبيه المرئي بالمرئي لأن الله تعالى ليس كمثله شيء.

الدليل الثاني: ما روي عن صهيب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (إذا دخل أهل الجنة الجنة، قال: يقول الله تبارك وتعالى: تريدون شيئاً أزيدكم؟ فيقولون: ألم تبيض وجوهنا؟ ألم تدخلنا الجنة وتنجنا من النار؟ قال: فيكشف الحجاب فما أعطوا شيئاً أحب إليهم من النظر إلى ربهم عز وجل)[33].

وهذا نص صريح في دلالته على وقوع الرؤية لأهل الجنة بعد استقرارهم في الجنة، بل النظر إلى وجه الله تعالى هو أعظم وأحب شيء حصل أهل الجنة عليه.

ثالثاً: دليلهم من الإجماع:

استدل أهل السنة بالإجماع، وهذا الإمام السنوسي ينقل لنا هذا الإجماع، فيقول: "وأما الإجماع فلا خفاء أن السلف الصالح معلوم من حالهم الرغبة إلى الله تعالى أنه يمتعهم بالنظر إليه جل وعز، وبالجملة فثبوت الرؤية يكاد أن يكون مما علم من الدين بالضرورة"[34].

نلاحظ في كلام الإمام السنوسي إشارة إلى عدة نقاط وهي:

---

(29) الغنية في أصول الدين، المتولي (ص:146).

(30) شرح المقاصد، التفتازاني (195/4).

(31) حاشية الإمام البيجوري على جوهرة التوحيد، البيجوري (ص:191).

(32) فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر (513/13). شرح مسلم، النووي (3/21-22).

(33) شرح مسلم، النووي (19/3).

(34) العقيدة والوسطى وشرحها، السنوسي (ص:262).

النقطة الأولى: أن دعاء طلب الرؤية من الله تعالى كان حال السلف من الصحابة والتابعين وتابعيهم فلو كانت الرؤية ممتنعة لأنكر السلف ذلك على من طلبها، فلما لم ينقل عنهم الإنكار مع شدة تقواهم وعدم مداهنتهم في دين الله تعالى دلنا ذلك على إجماعهم على جواز هذا الأمر.

النقطة الثانية: أن رؤية الله تعالى أمست من الأمور المعلومة من الدين بالضرورة بحيث استوى العام والخاص بالعلم بها.

المطلب الثالث: أدلة أهل السنة من المعقول على مذهبهم في الرؤية:

بالنظر إلى الدليل العقلي الذي ساقه أهل السنة، فيمكننا أن نورده بخمس نقاط كما يلي:

النقطة الأولى: أن العالم منحصر بالجوهر أو الجسم والعرض أو الصفة، والجوهر أو الجسم تتعلق به الرؤية كذاك العرض أو الصفة، وهذا الحكم المشترك لا بد له من علة واحدة وذلك لعدم جواز تعليل الحكم الواحد بأكثر من علة، وفي هذا يقول السنوسي: "إن الرؤية لما صح تعلقها بالجواهر والأعراض، وكان صحة الرؤية أمراً يتحقق عند الوجود وينتفي عند العدم، الزم أن يكون لها علة لامتناع الترجيح بلا مرجح، وأن تكون العلة مشتركة بين الجوهر والعرض لامتناع تعليل الحكم الواحد بعلتين"[35].

النقطة الثانية: بعد أن تبين أن هناك علة مشتركة، فلننظر فيما يصلح أن يكون علة للرؤية، نجد أن العلة منحصرة في الحدوث أو الوجود فقط وفي ذلك يقول الشهرستاني: "وما يتفق فيه الجوهر والعرض إما الوجود أو الحدوث"[36]، إذن فالعلة التي تصلح هي إما علة الوجود وإما علة الحدوث.

النقطة الثالثة: بعد انحصار العلة في الوجود أو الحدوث فلنبحث في أيهما يصلح للعلية، فلو رجعنا إلى تعريف الحدوث لقلنا هو الوجود بعد عدم، فهل يصلح الحدوث علة؟ الجواب: لا، والسبب كما بينه الإمام الشهرستاني حيث يقول: "والحدوث لا يجوز أن يكون مصححاً للرؤية فإن الحدوث هو وجود مسبوق بعدم والعدم لا تأثير له في الحكم"[37].

ويقول السنوسي: "والحدوث أيضاً غير صالح للعلية، لأنه عبارة مسبوقية الوجود بالعدم، وهو اعتباري محض أو عن الوجود بعد العدم، ولا مدخل للعدم في صحة الرؤية "[38].

النقطة الرابعة: إذا بطل اعتبار الحدوث علة فلم يبقي إلا الوجود، يقول الشهرستاني: "فبقي الوجود مصححاً بالضرورة"[39]، ويقول السنوسي: "فتعين الوجود"[40].

ويقول الآمدي: "وأن المصحح للرؤية الوجود"[41].

النقطة الخامسة: بعد أن ثبت أن الوجود هو المصحح للرؤية، ثبت أن كل موجود يصح أن يرى، والله تعالى موجود إذاً صح أن يرى، يقول الإمام الصاوي المالكي: "والدليل العقلي على جوازها باختصار أن نقول: الله موجود، وكل موجود يصح أن يرى"[42].

---

[35] العقيدة والوسطى وشرحها، السنوسي (ص:263).

[36] نهاية الإقدام في علم الكلام، الشهرستاني (ص:200).

[37] نهاية الإقدام في علم الكلام، الشهرستاني (ص:200).

[38] العقيدة والوسطى وشرحها، السنوسي (ص:263).

[39] نهاية الإقدام في علم الكلام، الشهرستاني (ص:200).

[40] العقيدة والوسطى وشرحها، السنوسي (ص:263).

[41] أبكار الأفكار في أصول الدين، الآمدي (484/1).

[42] شرح الصاوي على جوهرة التوحيد، الصاوي (262-263).

المبحث الثاني: مذهب المعتزلة في الرؤية وأدلتهم على ذلك، وفيه ثلاثة مطالب

المطلب الأول: مذهب المعتزلة في الرؤية من خلال أقوال علماءه:

رؤية الله تعالى يوم القيامة عند المعتزلة من الأمور المحالة، لذلك يعتقدون وجوب نفيها، وفي ذلك يقول القاضي عبد الجبار: "مما يجب نفيه عن الله تعالى"(43)، فنلاحظ أن عبد الجبار ينفي الرؤية عن الله تعالى للمؤمنين يوم القيامة بصريح القول، بل ويعتبر أن نفي الرؤية من الأمور التي يجب على المكلف نفيها عن الله تعالى، فلا يكفي المكلف عدم الحكم بشيء في هذه المسألة، بل يجب عليه اعتقاد النفي وذلك لجزم المعتزلة بأن نفي الرؤية مما قام عليه الدليل النقلي والعقلي، وما كان هذا حاله يجب الجزم به نفياً أو إثباتاً.

ونجد أن أبا علي الجبائي من المعتزلة يعتبر أن رؤية الله تعالى بالحاسة أمر يحكم بعدم جوازه، وفي ذلك يقول: "إن الرؤية بالحاسة لا تجوز عليه تعالى"(44).

في حين أن القاضي عبد الجبار في معرض حديثه عن سؤال موسى عليه السلام الرؤية من ربه، يبين أن هذا السؤال لم يكن المقصود منه طلب الرؤية، بل طلب الأدلة السمعية التي تبين استحالة الرؤية، فيتعاضد بذلك دليل النقل مع العقل على الاستحالة، فيقول: "المقصود من هذا السؤال أن يذكر تعالى من الدلائل السمعية ما يدل على امتناع رؤيته حتى يتأكد الدليل العقلي بالدليل السمعي، وتعاضد الدلائل أمر مطلوب للعقلاء"(45).

ويصرح الزمخشري في تفسيره بأن الرؤية محالة، فيقول: "فاختصاصه بنظرهم إليه لو كان منظوراً إليه محال"(46).

من خلال النظر في النصوص السابقة عن أعلام المعتزلة يمكننا القول بما يلي:

النقطة الأولى: أن المعتزلة يعتقدون استحالة رؤية الله تعالى يوم القيامة، ويعتبرونها من الأمور التي يجب على المكلف أن ينفيها عن الله سبحانه.

النقطة الثانية: أن رؤية الله تعالى بالحاسة المخصصة لذلك من الأمور المحالة، وكأنهم في ذلك يرون أن الله تعالى يتنزه أن تحيط برؤيته حاسة حادثة.

النقطة الثالثة: أن سؤال موسى الكليم وطلبه للرؤية مصروف عن ظاهره إذ المقصود به طلب الأدلة السمعية التي تبين استحالة الرؤية لا طلب الرؤية التي دل عليها ظاهر النص ؛ لأنه يعلم استحالتها ولكنه عليه السلام أراد أن تسجل هذه الاستحالة بنص منزل من الله تعالى.

المطلب الثاني: أدلة المعتزلة من المنقول على مذهبهم في الرؤية:

استدل المعتزلة بجملة من الأدلة النقلية التي تنصر مذهبهم في نفي الرؤية، وسأقتصر في دراستي هذه على أربعة أدلة منها، وهي على النحو الآتي:

الدليل النقلي الأول: قوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾ [الأنعام: 103]

يقول القاضي عبد الجبار:" وقوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾ [الأنعام: 103] يدل على أنه تعالى لا يجوز أن يرى بالأبصار والعيون"(47)

(43) شرح الأصول الخمسة، الهمذاني (ص:232).

(44) تفسير أبي علي الجبائي، الجبائي (ص:251).

(45) تفسير القاضي عبد الجبار، الهمذاني (ص:194).

(46) الكشاف، الزمخشري (663/4).

(47) متشابه القرآن، الهمذاني (255/1).

ووجه استدلال المعتزلة بهذه الآية "أن الإدراك إذا قرن بالبصر لا يحتمل إلا الرؤية"[48] فالمقصود عند المعتزلة أن الإدراك والرؤية شيء واحد، فنفي أحدهما نفي للآخر، فلما تمدح الله تعالى بنفي إدراك الأبصار له كان هذا نفياً لرؤية الأبصار له وهو مطلوبهم، ويقول الزمخشري: "﴿أرني﴾ [الأعراف:143]. بمعنى اجعلني متمكناً من الرؤية التي هي الإدراك"[49].

الدليل النقلي الثاني: قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَٰمُوسَىٰ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ﴾ [البقرة: 55].

استدل المعتزلة بهذه الآية على امتناع الرؤية، وجهة الدلالة كما بينها القاضي عبد الجبار في تفسيره إذ يقول: "إنها لو كانت جائزة لكانوا قد التمسوا أمراً مجوزاً فوجب أن لا تنزل بهم العقوبة كما لم تنزل بهم العقوبة لما التمسوا النقل من قوت إلى قوت وطعام إلى طعام"[50].

فلو كان طلبهم للرؤية جائز وممكن، لما أخذتهم الصاعقة، ولا استوجبوا بذلك العذاب والعقوبة، فلما أخذتهم الصاعقة بعد طلبهم للرؤية دل على استحالتها.

الدليل النقلي الثالث: قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ ۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف: 143].

لقد استدل المعتزلة بهذه الآية على استحالة الرؤية وذلك من كلمة (لن) التي وضعت للتأبيد، وفي ذلك يقول القاضي عبد الجبار: "أنه تعالى قال مجيباً لسؤاله: ﴿رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾ قال: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ ولن موضوعة للتأبيد، فقد نفى أن يكون مرئياً البتة، وهذا يدل على استحالة الرؤية عليه"[51].

وممن أشار أن (لن) تفيد النفي في الحال والاستقبال الإمام الزمخشري، حيث يقول: " فإن قلت: ما معنى (لن)؟ قلت: تأكيد النفي الذي تعطيه (لا) وذلك أن (لا) تنفي المستقبل"[52].

الدليل النقلي الرابع: قوله تعالى: ﴿تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف:143].

استدل المعتزلة بتوبة موسى عليه السلام على نفي الرؤية، لأنه تاب بعد سؤال الرؤية، فلما تاب عقب السؤال دل على عدم جواز السؤال، وفي ذلك يقول الزمخشري المعتزلي: "﴿ فَلَمَّآ أَفَاقَ﴾ من صعقته ﴿قَالَ سُبْحَٰنَكَ﴾ أنزهك مما لا يجوز عليك من الرؤية وغيرها ﴿تُبْتُ إِلَيْكَ﴾ من طلب الرؤية ﴿وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ بأنك لست بمرئي"[53].

المطلب الثالث: أدلة المعتزلة من المعقول على مذهبهم في الرؤية:

بالنظر للأدلة العقلية التي ساقها المعتزلة لنفي الرؤية، يمكننا أن نجملها في دليلين:

الدليل العقلي الأول: جزم المعتزلة أن الرؤية لا تتحقق إلا بوجود شروط كالمقابلة والجهة واتصال الشعاع من الرائي للمرئي، وانتفاء موانع كعدم البعد والقرب المفرطين، ولكن هذه الشروط وتلك الموانع محالة في حق الله تعالى، فإذا كانت الرؤية لا تتحقق إلا بالمحال فهي إذاً محالة، وفي ذكر هذه الشروط يقول القاضي عبد الجبار: " إن الواحد منا راءٍ بحاسة، والرائي بالحاسة لا يرى الشيء إلا إذا كان مقابلاً أو حالاً في المقابل أو في حكم المقابل، وقد ثبت أن الله تعالى لا يجوز أن يكون مقابلاً، ولا حالاً في المقابل، ولا في حكم المقابل"[54].

---

[48] شرح الأصول الخمسة، الهمذاني (ص:233).

[49] الكشاف، الزمخشري (144/2).

[50] تفسير القاضي عبد الجبار، الهمذاني (ص:71).

[51] شرح الأصول الخمسة، الهمذاني (ص:264).

[52] الكشاف، الزمخشري (145/2–146).

[53] الكشاف، الزمخشري (147/2).

[54] شرح الأصول الخمسة، الهمذاني (ص248).

ويقول – كذلك–: "لا يصح أن يرى بعينه سائر المرئيات إلا إذا انفصل الشعاع من عينه"[55].

والرؤية حتى تتحقق لها شروط أخرى، منها " تقليب الحدقة نحو الشيء التماساً لرؤيته، وذلك لا يصح إلا والمنظور إليه في جهة مخصوصة"[56]

ويصرح القاضي عبد الجبار بأن الرؤية لا تكون إلا لجسم أو ما حل في الجسم، فيقول: "لا أحد يدعي أنه يرى الله سبحانه إلا من يعتقده جسماً مصوراً بصورة مخصوصة، أو يعتقد فيه أنه يحل في الأجسام"[57].

نلاحظ أن المعتزلة ألزموا من يقول بجواز الرؤية لله تعالى شروطاً، ولكن عند النظر في هذه الشروط نجد أنها شروط يجب نفيها عن الله تعالى، فإذا انتفت الشروط انتفت الرؤية وهو المطلوب عندهم.

الدليل العقلي الثاني: استدل المعتزلة على نفي وقوع الرؤية لله يوم القيامة، بأن الرؤية لله سبحانه لو كانت واقعة يوم القيامة، لوقعت في الحياة الدنيا، لاشتراك الدنيا والآخرة في العلة، وهي الوجود، ولكن رؤية الله في الدنيا لم تقع مع تحقق العلة، فكذلك لا تقع في الآخرة، وفي ذلك يقول القاضي عبد الجبار: "إن القديم تعالى، لو جاز أن يرى في حال من الأحوال لوجب أن نراه الآن، ومعلوم أنا لا نراه الآن"[58].

ويقول – كذلك–: "القديم تعالى لو جاز أن يُرى في حال من الأحوال لوجب أن نراه الآن، ومعلوم أنا لا نراه الآن"[59]، فوجب أن لا نراه في أي حال من الأحوال.

المبحث الثالث: نقد أهل السنة لأدلة المعتزلة، وفيه مطلبان

هذا المبحث يمثل رأي الباحث وترجيحه في هذه الدراسة، وذلك لأنه الحق في هذه المسألة.

المطلب الأول: نقد أهل السنة لأدلة المعتزلة من المنقول:

نقد أهل السنة أدلة المعتزلة من المنقول، وسأقوم بذكر هذا النقد على النحو الآتي:

أولاً: الدليل النقلي الأول للمعتزلة ونقد أهل السنة له:

الدليل النقلي الأول للمعتزلة: استدل المعتزلة على نفي الرؤية بقوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَـٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَـٰرَ﴾ [الأنعام: 103]، وكانت جهة الدلالة أن الإدراك والرؤية شيء واحد، فنفي أحدهما نفي للآخر.

نقد أهل السنة لهذا الدليل:

في نقد هذا الدليل يقول الإمام النسفي: "إن مورد الآية في غير محل النزاع لأن النزاع في الرؤية، والآية وردت بنفي الإدراك، ونحن كذا نقول: إن الإدراك منتفٍ ولا كلام فيه فنحن قائلون بموجب الآية، وقالوا: إن الإدراك هو الإحاطة واللحوق وهما منتفيان عن الله تعالى بالإجماع، فأما الرؤية فثابتة لما ذكرنا من الدلائل السمعية، فإذاً لا تعارض بين هذه الآية وبين الدلائل المثبتة للرؤية ليوفق بينهما بالتخصيص والتعميم والإطلاق والتقييد بل هذه وردت بنفي ما وردت تلك بإثباته، إذ الرؤية والإدراك غيران"[60].

فالآية التي استدل بها المعتزلة على نفي الرؤية، ليست في محل النزاع، فإن الآية تنفي الإدراك الذي هو الإحاطة بالمُدْرَك من جميع

---

[55] المغني، الهمذاني (59/4).

[56] متشابه القرآن، الهمذاني (297/1).

[57] المغني، الهمذاني (99/4).

[58] شرح الأصول الخمسة، الهمذاني (ص:253).

[59] شرح الأصول الخمسة، الهمذاني (ص:253).

[60] تبصرة الأدلة في أصول الدين، النسفي (574/1).

جوانبه، وهذا مما ننزه الله تعالى عنه، وهذا بخلاف الرؤية التي لا يلزم منها هذا المحال.

ويقدم ابن أبي العز الحنفي نقده لهذا الدليل فيقول: "فإن الإدراك هو الإحاطة بالشيء، وهو قدر زائد على الرؤية كما قال تعالى: ﴿فَلَمَّا تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ﴾ [الشعراء:61]، فلم ينف موسى الرؤية، وإنما نفى الإدراك، فالرؤية والإدراك كل منهما يوجد مع الآخر وبدونه، فالرب تعالى يُرى ولا يُدرك"[61].

ثانياً: الدليل النقلي الثاني للمعتزلة ونقد أهل السنة له:

الدليل النقلي الثاني للمعتزلة: قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَٰمُوسَىٰ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ﴾ [البقرة: 55]، وجهة الدلالة أخذ الصاعقة لهم بعد طلبهم للرؤية دليل على استحالتها.

نقد أهل السنة لهذا الدليل:

ينقد الإمام الماتريدي هذا الدليل النقلي للمعتزلة بقوله: " فليس في الآية دليل نفي الرؤية بل فيها إثباتها، وذلك أن موسى عليه السلام لما سألوا الرؤية لم ينههم عن ذلك ولا قال لهم: لا تسألوا هذا... وإنما أخذ هؤلاء الصاعقةُ بسؤالهم الرؤية لأنهم لم يسألوا سؤال استرشاد وإنما سألوا سؤال تعنت"[62].

فهذه الآية دليل على جواز الرؤية، لأن الرؤية لو كانت ممتنعة، لنهاهم موسى عليه السلام عن سؤالهم إياها، فلما لم ينههم موسى عليه السلام عن هذا السؤال، دل على أن الرؤية ليست بمحالة، وأما عن الصاعقة التي أخذت من سأل فسبب الأخذ ليس السؤال بل التعنت والمكابرة في السؤال.

ثالثاً: الدليل النقلي الثالث للمعتزلة ونقد أهل السنة له:

الدليل النقلي الثالث للمعتزلة: قوله تعالى:﴿قَالَ رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ ۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِى﴾ [الأعراف: 143]، وجهة الدلالة، كلمة ﴿لَن﴾ التي وضعت للتأبيد.

نقد أهل السنة لهذا الدليل:

نقد الإمام الآمدي هذا الدليل من أدلة المعتزلة فقال: "أنا لا نسلم أن ﴿لَن﴾ للتأبيد، بل للتأكيد، بدليل قوله تعالى: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ مع أنهم يتمنونه في الآخرة... أنها وإن كانت للتأبيد ولكن يحتمل أنه أراد به عدم الرؤية في الدنيا وهو الأولى لأن يكون الجواب مطابقاً لسؤال موسى عليه الصلاة والسلام، وهو لم يسأل الرؤية في غير الدنيا"[63].

وينقد ابن أبي العز هذا الدليل للمعتزلة بقوله: " أنه تعالى قال:﴿لَن تَرَىٰنِى﴾ ولم يقل: إني لا أُرى، أو لا تجوز رؤيتي، أو لست بمرئي، والفرق بين الجوابين ظاهر... وهذا يدل على أنه سبحانه مرئي، ولكن موسى لا تحتمل قواه رؤيته في هذه الدار، لضعف قوى البشر فيها عن رؤيته تعالى"[64].

رابعاً: الدليل النقلي الرابع للمعتزلة ونقد أهل السنة له:

الدليل النقلي الرابع للمعتزلة: قوله تعالى: ﴿تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف: 143]

وجهة الدلالة توبة موسى عليه السلام بعد طلب الرؤية دليل على امتناعها.

---

[61] شرح العقيدة الطحاوية، ابن أبي العز (ص:190).

[62] تأويلات أهل السنة، الماتريدي (540/1).

[63] أبكار الأفكار في أصول الدين، الآمدي (524/1).

[64] شرح العقيدة الطحاوية، ابن أبي العز (ص:191).

نقد أهل السنة لهذا الدليل:

يقول الآمدي: "أن التوبة قد تطلق بمعنى الرجوع، وإن لم يتقدمها ذنب، ومنه قوله تعالى: ﴿تاب عليهم﴾ أي رجع عليهم بالتفضل والإنعام، وعلى هذا فلا يبعد أن يكون المراد من قوله: ﴿تُبْتُ إِلَيْكَ﴾ أي رجعت عن طلب الرؤية عند قوله تعالى: ﴿لَن تَرَىٰنِى﴾"[65].

ويقول الإمام البزدوي: "فنقول: تاب عن السؤال لا عن الاعتقاد، فإن الله تعالى رد عليه السؤال لا الاعتقاد"[66]، فالتوبة كانت عن طلب الرؤية، ولم تكن عن اعتقاده في جواز الرؤية.

المطلب الثاني: نقد أهل السنة لأدلة المعتزلة من المعقول:

أولاً: الدليل العقلي الأول للمعتزلة ونقد أهل السنة له:

الدليل العقلي الأول للمعتزلة: استدل المعتزلة على نفي الرؤية بأن الرؤية لا تتحقق إلا بوجود شروط كالمقابلة والجهة واتصال الشعاع من الرائي للمرئي وغيرها وكل هذا على الله محال.

نقد أهل السنة لهذا الدليل:

نقد الإمام التفتازاني هذا الدليل، بعد أن ذكر أن هذه الشبهة العقلية من أقوى شبه المعتزلة، فقال: "وأقوى شبههم من العقليات أن الرؤية مشروطة بكون المرئي في مكان وجهة ومقابلة من الرائي وثبوت مسافة بينهما بحيث لا يكون في غاية القرب ولا في غاية البعد واتصال شعاع من الباصرة بالمرئي وكل ذلك محال في حق الله تعالى، والجواب منع هذا الاشتراط... وقياس الغائب على الشاهد فاسد"[67].

جاء نقد التفتازاني لهذا الدليل العقلي من وجهين هما:

الوجه الأول: أن الشروط التي ذكرها المعتزلة ليست بشروط عقلية، بحيث تنعدم الرؤية إذا انعدمت، بل هي شروط عادية أي يمكن أن تتحقق الرؤية مع انتفائها.

الوجه الثاني: هذه الشروط التي جاء بها المعتزلة وما عقلوا رؤية إلا بتحققها إنما جاءهم من أمر فاسد وهو قياسهم للغائب على الشاهد، ولكن هذا القياس باطل.

وفي هذا المقام يقول الإمام السنوسي: "والرؤية عند أهل الحق لا تستدعي بنية ولا جهة ولا مقابلة، وإنما تستدعي مطلق محل تقوم به فقط، وليست بانبعاث أشعة من العين ولا يمنع منها قرب ولا بعد مفرطان، ولا حجاب كثيف، كما لا يمنع ذلك من العلم، وما تقرر من الموانع في الشواهد فبمحض اختيار الله تعالى أن يحجب عندها لا بها... فما تخيلته المعتزلة من الموانع في الشاهد ليس فيه منع ألبتة، لا بطبعها ولا بخاصية تتوهم فيها، ليس بينها وبين المانع ملازمة عقلية وإنما المولى سبحانه وتعالى أجرى العادة أن يمنع عند تلك الأمور لا بها فهي مجرد علامة نصبت على المنع عادة فقط... أن الرؤية لو كانت بانبعاث الأشعة كما يزعمون للزم أن لا يرى الإنسان إلا قدر حدقته، إذ لا تسع من الأشعة التي ترى بها عندهم أكثر منها ولوجب أن تتأخر رؤية الرائي لما بعد عينه بعد فتح عينه أزمنة بقدر ما تصل الأشعة إلى المرئي، وتتصل به ويختلف ذلك باختلاف البعد، وكلا الأمرين باطل بالمعاينة، فإن الإنسان يرى الأشياء البعيدة جداً بنفس فتح عينيه أصلاً، ويرى دفعه في لحظة واحدة أكثر أضعافاً مضاعفة لا حصر لها، فضلا عن حدقته التي هي طرف الأشعة التي لا يرى إلا ما اتصلت به عندهم"[68].

---

[65] أبكار الأفكار في أصول الدين، الآمدي (524/1-525).

[66] أصول الدين، البزدوي (ص:85).

[67] شرح العقائد النسفية، التفتازاني (ص:94).

[68] العقيدة والوسطى وشرحها، السنوسي (ص:269).

ثانياً: الدليل العقلي الثاني للمعتزلة ونقد أهل السنة له:

الدليل العقلي الثاني للمعتزلة: استدل المعتزلة على نفي وقوع الرؤية لله يوم القيامة، بأن الرؤية لله سبحانه لو كانت واقعة يوم القيامة، لوقعت في الحياة الدنيا، ووقوعها في الحياة الدنيا محال.

نقد أهل السنة لهذا الدليل:

يوجه الإمام النسفي النقد لهذا الدليل العقلي فيقول: "إن رؤيته تعالى ليست بمعتادة في الدنيا، ليقال لا تنعدم لئلا يؤدي إلى قلب العادة... على أن الرؤية في الدنيا ليست محالة، بل هي ممتنعة عادة"[69].

إن رؤية الله تعالى في الدنيا ليست بمحالة عقلاً، بل هي من الأمور الممكنة، لكن العادة لم تجر برؤيته تعالى في الدنيا، فلو أن الله تعالى خرق العادة لواحد من البشر ليراه لوقعت الرؤية وما ترتب عليها محال.

الخاتمة:

في ختام البحث أوجز أهم النتائج في النقاط التالية:

النقطة الأولى: إن مذهب أهل السنة تجاه مسألة رؤية الله تعالى يوم القيامة مذهب مدعم بالأدلة النقلية والعقلية التي لا تشوبها شائبة.

النقطة الثانية: أقوال المعتزلة ومذهبهم في هذه المسألة العقدية بعيدة عن الصواب والحق، حيث يحملون النص ما لم يحتمل.

النقطة الثالثة: إن العقل السليم المنضبط والملتزم بنور الوحي له الدور الكبير في إثبات حقيقة هذه القضية العقدية.

النقطة الرابعة: إن المعتزلة فيما ذهبوا إليه من نفي رؤية الله تعالى للمؤمنين يوم القيامة خالفوا بذلك ما أجمع عليه السلف والخلف وعلماء الإسلام، ولا أدري لماذا يذهبون إلى هذه المخالفة لما أجمعت عليه الأمة.

النقطة الخامسة: أشار المفسرون رحمهم الله تعالى في كتبهم كابن جرير والقرطبي والرازي والبيضاوي وغيرهم من العلماء إلى أدلة أهل السنة في هذه المسألة العقدية، وهذا إشارة منهم رحمهم الله تعالى إلى أهمية تدعيم المسائل العقدية بالأدلة النقلية.

التوصيات:

أولاً: رؤية الله تعالى يوم القيامة هي رجاء للمؤمنين، ولا تتحقق إلا لمن أحسن الاعتقاد والعمل، لذلك على العلماء دعوة أهل الإيمان أن يزدادوا إيماناً ويحسنوا أعمالهم ليتحقق لهم ذلك الرجاء.

ثانياً: دعوة لطلاب العلم للاهتمام بتدعيم المسائل العقدية بالأدلة النقلية والعقلية لبيان أحقيتها، وإبرازها لأهل الإيمان ليزدادوا يقيناً مع يقينهم.

ثالثاً: اهتمام طلاب العلم برد الشبه التي يثيرها المعتزلة وغيرهم على كثير من المسائل العقدية وبيان بطلانها.

قائمة المراجع:

أبكار الأفكار في أصول الدين. علي بن أبي علي الآمدي، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، د. ط، (1423هـ–2002م).

الأربعين في أصول الدين. محمد بن عمر الرازي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، (2004م–1424هـ).

الإشارة في أصول الكلام. محمد بن عمر الرازي، مركز العلوم، الأردن، الطبعة الأولى، (2007م–1428هـ).

أصول الدين. أبو اليسر محمد البزدوي، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، د. ط، (1424هـ–2003م).

أنوار التنزيل وأسرار التأويل. عبد الله بن عمر البيضاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، (1418هـ–1998م).

[69] تبصرة الأدلة في أصول الدين، النسفي (563/1).

تأويلات أهل السنة (تفسير الماتريدي). أبو منصور محمد الماتريدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، (2005م-1426هـ).

تبصرة الأدلة في أصول الدين. أبو المعين ميمون النسفي، رئاسة الشئون الدينية للجمهورية التركية، انقرة، الجزء الأول، ص:508، (1990م).

تفسير أبي علي الجبائي. محمد بن عبد الوهاب الجبائي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، (2007م-1428هـ).

تفسير الجلالين. جلال الدين المحلي والسيوطي، دار الخير، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة، (1425هـ-2004م).

تفسير القاضي عبد الجبار. عبد الجبار بن أحمد الهمذاني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، (2009م-1430هـ).

جامع البيان عن تأويل آي القرآن. محمد بن جرير الطبري، دار إحياء التراث العربي بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، (1421هـ-2001م).

الجامع لأحكام القرآن. محمد بن أحمد القرطبي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، (1420هـ-2000م).

حاشية الإمام البيجوري على جوهرة التوحيد. إبراهيم بن محمد البيجوري، دار السلام، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، (1422هـ-2002م).

خير *القلائد شرح جواهر العقائد*. عثمان الكليسي العرياني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، (2003م-1424هـ).

شرح الأصول الخمسة. عبد الجبار بن أحمد الهمذاني، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الرابعة، (1427هـ-2006م).

شرح الصاوي على جوهرة التوحيد. أحمد بن محمد الصاوي، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، الطبعة الثالثة، (1424هـ-2003م).

شرح العقائد النسفية. مسعود بن عمر التفتازاني، المكتبة الأزهرية، القاهرة. د. ط، د. ت.

شرح العقيدة الطحاوية. علي بن علي بن أبي العز، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة التاسعة، (1408هـ-1998م).

شرح المقاصد. مسعود بن عمر التفتازاني، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، (1419هـ-1998م).

العقيدة الوسطى وشرحها. محمد بن يوسف السنوسي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، (2006م-1427هـ).

الغنية في أصول الدين. عبد الرحمن النيسابوري المتولي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، (1406هـ-1987م).

فتح الباري شرح صحيح البخاري. علي بن حجر العسقلاني، دار السلام، الرياض، دار الفيحاء، دمشق، الطبعة الأولى، (1418هـ-1997م).

الفصل في الملل والأهواء والنحل. علي بن أحمد بن حزم، دار الجيل، بيروت، لبنان، د. ط، (1405هـ-1985م).

الكشاف. محمود بن عمر الزمخشري، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، (1997م-1417هـ).

متشابه القرآن. عبد الجبار بن أحمد الهمذاني، دار التراث، القاهرة. د. ط، د. ت.

مختصر *تفسير ابن كثير*. إسماعيل بن كثير، دار الفكر، بيروت، لبنان. د. ط، د. ت.

المسامرة شرح المسايرة في العقائد المنجية في الآخرة. كمال الدين محمد بن أبي شريف، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، (1423هـ- 2002م).

المغني في أبواب العدل والتوحيد. عبد الجبار بن أحمد الهمذاني، الدار المصرية، القاهرة. د. ط، د. ت.

المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج. محي الدين النووي، دار المعرفة، بيروت، لبنان. د. ط، د. ت.

المواقف في علم الكلام. عبد الرحمن بن أحمد الإيجي، عالم الكتب، بيروت. د. ط، د. ت.

نهاية الإقدام في علم الكلام. محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، دار ابن الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، (1425هـ-2004م).

هداية المريد لجوهرة التوحيد. إبراهيم بن هارون اللقاني، دار البصائر، القاهرة، الطبعة الأولى، (1430هـ-2009م).